رفض التهديد بالعصيان المدني أو تدويل القضايا وطالب المعارضة بالعودة إلى صوابها

المطوع: تأجيل الاستجوابات إلى دور الانعقاد القادم مفاجأة غير معقولة

إعداد مصطفى كامل

رفض النائب عدنان المطوع تهديد المعارضة بالعصيان المدني أو تدويل القضايا الكويتية، مطالبا أعضاءها بالعودة إلى صوابهم وتغليب الروح الوطنية والمصلحة العامة على المصالح الضيقة، مؤكدا أن أي تسوية مع المعارضة يجب أن تتم عبر أدوات دستورية ومن دون أي شروط مسبقة.

وقال المطوع في تصريحات لفضائية الصباح ان تأجيل الاستجوابات إلى دور الانعقاد القادم كان مفاجأة غير معقولة أو متعارفا عليها في تاريخ البرلمانات الكويتية، مشددا على رفضه حجب النائب عن استخدام حقه في المساءلة مع إعطاء الحكومة فرصة للإنجاز، لافتا إلى أن اجتماع الراشد اتفق على البعد عن التجريح بين النواب وأحقية الاستجوابات كأداة دستورية.

وأكد أن هناك عددا لا يستهان به من النواب «سنة أولى برلمان» دفع للتصويت مع الحكومة لتأجيل الاستجوابات، مضيفا: نحن كنواب لا نكن أي عداء للوزراء وليس ضروريا طرح الثقة بعد المنصة بالتوقيعات المسبقة كما كان يحدث في السابق.

وأشار إلى أن هناك هجوماً دائماً على المجلس ورغبة في إفشاله واستهزاء دائما بنوابه، موضحا أن الصحافة الصفراء أوهمت الشارع بأن المجلس ليس له أظافر مما دعا بعض الأعضاء إلى محاولة إثبات العكس، لافتا في الوقت ذاته إلى أن المجلس الحالي يعد الأفضل من حيث إقرار القوانين والتزام الحضور عكس ما كان يحدث في المجلس المبطل.

وشدد على أن الحكومة تتحدث فقط دون فعل وتتصرف باستفزاز في التعيينات والترقيات بمختلف المناصب، مؤكدا أن الكويت تعيش حالة حرب بسبب التهديدات المستمرة حولها والربيع العربي المحيط بنا، مستطردا: ولولا الوقفة الجادة من المخلصين خلف القائد الأعلى لدخلت البلاد إلى نفق مظلم، وفيما يلي نص الحوار:

- اتفقنا في اجتماع الراشد على البعد عن التجريح بين النواب وأحقية الاستجوابات كأداة دستورية
- نرفض حجب النائب عن استخدام حقه في المساءلة واتفقنا على إعطاء الحكومة فرصة ستة أشهر
- عدد لا يستهان به من النواب «سنة أولى برلمان» دُفع للتصويت مع الحكومة
- نحن لا نكنّ أي عداء للوزراء وليس ضروريا طرح الثقة بعد المنصة بالتوقيعات المسبقة
- هناك هجوم على المجلس ورغبة في إفشاله واستهزاء دائم بنوابه
- بعض الصحف أوهمت الشارع بأن المجلس ليس له أظافر مما دعا البعض إلى محاولة إثبات العكس
- مجلسنا يعد الأفضل من حيث إقرار القوانين والتزام الحضور عكس ما كان يحدث في «المبطل»
- الحكومة تتحدث فقط دون فعل وتتصرف باستفزاز في التعيينات والترقيات بمختلف المناصب

عدنان المطوع

■ بداية نود استطلاع رأيك حول تأجيل استجوابي وزيري الداخلية والمالية وهل من شأن هذا التصرف ان يصب في مصلحة السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

– قبيل عقد الجلسة التي اقر فيها تاجيل الاستجوابين كان هناك اجتماع بدعوة من رئيس مجلس الامة علي الراشد وتم التحدث حول الاستجوابات بصفة عامة وكان الحضور يزيد على 33 نائبا وتم الاتفاق على آلية معينة اهمها الا يكون هناك تجريح فيما بين النواب بعضهم البعض وان الاستجواب اداة دستورية من حق اي نائب ان يستخدمها متى يشاء وان ملح المجلس هذه الاستجوابات البعض يتحدث عن التدرج في الادوات الدستورية وهذا حق لكن المرفوض ان يكون هناك آلية لحجب النائب عن استخدام حقه في المساءلة وقد تم الاتفاق على اعطاء الحكومة فرصة ستة اشهر حتى قبل اجتماع الراشد ولكن الحكومة جاءت بمفاجأة عندما طلبت التأجيل الى بدء دور الانعقاد القادم اي ما يقارب فترة ستة وهو اكثر من المعقول وخارج النطاق الذي تعودت عليه البرلمانات المتعاقبة حيث كان من المفترض ان تتدرج وتطلب التأجيل لمدة اسبوعين مثلما هو معمول به وللاسف يوجد في المجلس الحالي عدد لا يستهان به من النواب «سنة اولى برلمان» هم من يقررون او يدفعون لكي يقررون ما حدث من ياجيل ليس فقط يمس لمجلس والنواب وانما ايضا يمس الحكومة بانها غير قادرة على صعود المنصة او تعتقد ان الصعود في حد ذاته يعتبر جريمة فمثلما اكد النائب فيصل الدويسان بانه كان من المفترض ان تتعامل الحكومة مع استجواب وزير الداخلية كما تعامل وزير النفط مع التشكيك بان هناك شركات لها طرف اسرائيلي تتعامل معه حيث كان من المفترض علي وزير الداخلية ان يشكل لجنة تحقيق داخلية في وزارته للتحقيق فيما اثاره النائب الدويسان تاجل الاستجوابات سابقة لن تمر مرور الكرام في تاريخ الكويت ومجلس الامة لان هناك امورا مستعجلة لا تتحمل التاجيل كان يفترض علي الحكومة ان تتعامل من خلالها مع المجلس بجدية لانه مجلس غير المجالس السابقة.

- الأداء الحكومي في تردٍّ مستمر.. والفساد طاغٍ والإنجاز متدنٍ على كافة المستويات
- استقالة المليفي من لجنة حماية المال العام غير مبررة ومردود عليها

■ هناك من ردود الافعال ما يؤكد بأنكم أنتم من ابتدعتم تأجيل الاستجوابات في المجالس السابقة واليوم تحصدون ما زرعتم فما تعليقك؟

– نعم اجلنا لكن لم تقدم على عدم تمكين المستجوب من صعود المنصة واستخدام ادواته الدستورية كان امام الحكومة عدة طرق تسلكها اذا ما كانت ترى بان الاستجوابات المقدمة لوزرائها غير دستورية، لماذا لم تطلب احاله تلك الاستجوابات الى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية؟ الامر الاخر الاستجوابات في الوقت الحالي اختلفت تماما عن السابق من حيث طريقة الطرح ايضا نحن في الماضي لم نؤجل لمدة عام وانما كانت فترة وجيزة نحن لا نكن اي عداء للوزراء، وليس من الضروري ان ينتهي الاستجواب الى طرح الثقة في الوزير المستجوب عن طريق التوقيعات المسبقة مثلما كان يحدث سابقا، من لم يحضر اجتماع الراشد من النواب هو من قام بالتجريح والتراشق وللاسف التجريح جاء من نائبين يعتبران نواخذة وقدوة المجلس.

■ بمانا تفسر سيل الاستجوابات لعدد من الوزراء بالرغم من اتفاق الرجال الذي تعهد فيه غالبية النواب باعطاء الحكومة فرصة للعمل ومن ثم المساءلة؟

– لا شك بان هناك هجوما على المجلس الحالي ورغبة بإفشاله وغيرة من المقاطعة، نحن لبينا نداء سمو الامير وحافظنا على الديمقراطية والاستقرار اليوم يوجد من يطالب بحل المجلس بطريقة او باخرى ويحاول التشكيك والاستهزاء به وبنوابه ويطلقون عليه مجلس الصوت الواحد وكانها مسبة مع العلم بانها مفخرة وفقا للنظم الديمقراطية العالمية، للاسف اننا وقعنا في فخ الصحافة الصفراء والتي قالت بان المجلس الحالي ليس له اظافر وناعم وغيرها من الصفات وهو ما دعا بعض الاعضاء الى ان يلبتوا العكس، مجلسنا الحالي الافضل من حيث اقرار القوانين والتزام النواب بالحضور في الجلسات منذ التاسعة صباحا وهو عكس ما كان في المجلس المبطل، البرلمان الحالي برلمان انجاز لكن للاسف الحكومة تتحدث فقط دون فعل بل وان تصرفت تتصرف باستفزاز عن طريق التعيينات والترقيات في مختلف المناصب او من خلال العقود المليارية التي تم توقيعها اثناء فترة حل المجلس وجميعها تستحق المساءلة.

■ ولكن هناك من يرى بان عمر المجلس الحالي قصير وبالتالي يقدم بعض النواب على الاستجوابات لكي يكون لهم رصيد فما رايك في هذا الراي؟

– ما قدم من استجوابات اربعة واعتقد ان مقدميهم مخلصون لا يسعون لأي تكسب شعبي لان محاور استجواباتهم تستحق المتابعة وليس بالضرورة طرح الثقة وانما توصيات او تشكيل لجان تحقيق، نواب المجلس الحالي جاؤوا بصفة وطنية وغيرة على الوطن واذا فشل هذا المجلس عن طريق حله لأي سبب كان ماعدا حكم المحكمة الدستورية فان ذلك سوف يتسبب في احباط فئة وطنية مخلصة قدمت التضحية في الوقت المناسب واذا ما احبطت هذه القاعدة سوف تحل محلها المعارضة وهذا خيار للحكومة وتذكر الحكومة بان المجلس الحالي لم يطالب بحكومة دستورية او رئيس وزراء شعبي وانما فقط يطالب بتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الجريمة، وما يذكر بان المجلس الحالي عمره قصير هو طرح مسيس يأتي من المعارضة لانهم يفكرون في طريقة للعودة لداخل قاعة عبد الله السالم بعدما اختاروا ان يبقوا في الشارع وفي المقابل نحن رفضنا مخالفة القوانين واللجوء للشارع ونحن مستعدون لقبول حكم المحكمة الدستورية ايان كان شكله، والمعارضة هي من اقصت نفسها بنفسها عن المجلس الحالي وانا على يقين انهم لو خاضوا الانتخابات الماضية لكانوا اغلبية ايضا داخل مجلس الصوت الواحد الحالي لكن للاسف اصروا على محاربة القوانين والتعدي عليها وعمدوا الى رفع سقف الخطاب السياسي.

- الكويت في حالة حرب بسبب التهديدات المستمرة حولها والربيع العربي المحيط بنا
- لولا الوقفة الجادة من المخلصين خلف القائد الأعلى لدخلت البلاد نفقاً مظلماً

■ انتم تنادون بالاستقرار والتعاون بين السلطتين للإنجاز وفي ذات الوقت يتهم نائبان بعضهما البعض بان استجوابهما «اخرطي في اخرطي» البعض يرى بان المجلس الحالي لم ينجح في تحقيق الاستقرار او بالمساءلة فما ردك؟

– بكل تأكيد ما صدر من النائبين كلام كبير وغير مقبول من شخصية نيابية كبيرة لها خبرة ولكن النائبين اللذين صدر عنهما هذا التصرف لم يحضرا اجتماع الراشد فلم يحضر لا السيد حسين القلاف او خلف دميثير وحتى عسكر العنزي لذلك جاء تصرفهم ذاتيا لاننا في الاجتماع اتفقنا اتفاق رجال على عدم التجريح واعطاء الفرصة للمتحدث لذلك ما حدث غير مقبول ولا يجوز التسفيه بمحاور الاستجوابات او بمقدميها.

■ ولكن البعض يرى بان هذه الاستجوابات ضعيفة ولا ترقى للمساءلة السياسية وكأنها جاءت لدعم الوزير.. فما تعليقك؟

– للمستجوب يرى ان محاور استجوابه قوية وللامانة هي قوية فعلا النائب فيصل الدويسان يقول ان هناك تجسسا على الكويت من خلال الشركة الوارد ذكرها باستجوابه لذلك كان من المفترض تمكين النائب لاسيما وان الكويت اليوم في حالة حرب.

■ حالة حرب مع من الحرب؟!

– نعم الكويت في حالة حرب عندما يكون هناك تهديد ومناوشات وربيع عربي يحيط بنا ومن يعتقد بان الكويت كادت ان تذهب وهذا ما ذكره سمو امير البلاد وايضا حالات الدخول لدول مجلس التعاون عن طريق الكويت كل ذلك يمثل حالة حرب ولكن الحمد لله تصدينا لذلك كله ووقفنا وقفه جادة خلف القائد الأعلى.

■ كيف تقيم الاداء الحكومي مع المجلس الحالي خاصة في ظل ما ورد على لسان النائب نواف الفزيع عندما قال للحكومة «تريدون الوصول لمرحلة لا ينفع معكم سوى المجلس المبطل»؟

– نواف الفزيع عندما قال هذا الكلام وضع اصبعه على الجرح لان الاداء الحكومي في ترد كبير مستمر والفساد الكويتي طاغ وانجاز الموظف متدني المستويات التي تصل الى ربع الساعة في اليوم كذلك العمالة الهامشية وصلت الى مراحل كبيرة وايضا زيادة الرواتب لم تغن الموظف والجريمة بازدياد وكذلك الميزانيات الضخمة المقرة لم يستفد منها بسبب الهدر المالي المتزايد والكوارث المتزايدة في شركة نفط الكويت وفي مقابل ذلك كله الرقابة لم تفعل في مساراتها الطبيعية عن طريق الاستجوابات النيابية للاسف هناك فئوية ومحسوبية وطائفية في التعيينات والترقيات يوجد لدينا اسماء في الكويت توضع في كل مكان واشخاص ينزلون على المناصب «بالبراشوتات».

- المستجوبون لا يسعون لأي تكسب شعبي ومحاورهم تستحق المتابعة
- ما صدر عن القلاف ودميثير كلام كبير وغير مقبول وتصرفاتهما جاءت ذاتية

■ ذكرت ان بعض النواب سنة اولى برلمان وانه لا توجد تكتلات نيابية علي عكس المجلس المبطل الذي ضم كتلة معارضة من 35 نائبا في رايك اليس ذلك من شأنه ان يعيق عمل المجلس الحالي؟

– التنظيم هو سبب نجاح المجلس الحالي وارى انه منظم جدا لاسيما في وضع الاولويات ايضا لم يخلق لجانا بدون سبب مجلسنا ينجز على عكس سابقة عندما كان النواب يقدمون طلبات ما يستجد من اعمال ويعطلون اقرار القوانين الموجودة على جدول الاعمال.

■ تؤكد علي الانجاز في المجلس الحالي بينما النائب احمد المليفي قدم استقالته من لجنة حماية المال العام بسبب عدم حضور بعض النواب وقلة خبرتهم بعمل اللجان فكيف تفسر ذلك؟

– بعض النواب ردوا علي النائب احمد المليفي ومنهم ناصر المري موضحا ان بعض النواب كانوا في وفود خارج البلاد وايضا كان من ضمنهم باحد الوفود النائب المليفي نفسه اعتقد انه ليس بالشكل الجيد ان يقدم الاخ المليفي استقالته لان اللجان البرلمانية تجتمع وتعمل وعلى سبيل المثال في لجنة التحقيق في مناقصة جسر جابر اجتمعنا خمسة اجتماعات، لدينا كم كبير من الانجازات تخرج يوميا من اللجان البرلمانية ونؤكد ان السلطة التنفيذية استفادة وتستفاد من المجلس الحالي.

■ في النهاية ما هو تقييمك للمحاولات لإيجاد تسويات سياسية لإعادة المعارضة مرة اخرى إلى حظيرة العمل السياسي من جديد؟

– الاهم ان تكون هذه التسويات غير مشروطة وان تكون ضمن الدستور والقانون ويفترض ان تعود المعارضة الى صوابها بدلا من التهديد بالعصيان المدني او تدويل القضية وغيرها من التصريحات التي تخرج بين الحين والاخر ابن الروح الوطنية والغيرة على الوطن ممن يهددون بتدويل القضايا الكويتية.

المطوع خلال تصريحه لقناة الصباح الاخبارية